

في مناسبة

العيد الذهبي لاتحاد المهندسين العرب

القاهرة، الأحد 23 حزيران 2013

دور المهندس العربي في التنمية، الواقع والطموح¹

ورقة عمل بقلم شربل نحاس

- 2..... موقع المهندس وتطور ظروف انخراطه في آليات الإنتاج
- 4..... مقام المهندس الذاتي والصورة التي يعكسها المجتمع
- 5..... نمو أو تنمية؟ أبعاد بكثير من إشكالية الألفاظ العربية
- 6..... مقولة التنمية، أصولها ومفاهيمها التأسيسية
- 8..... مقولة التنمية، ظروف بروزها العلني
- 9..... تلاق طرفي بين مقولات التنمية والفكر الاقتصادي السائد
- 9..... أقول نظريات التنمية وسياساتها مع النيوليبرالية الحديثة
- 11..... مسارات المجتمعات العربية، عودة إلى إشكالية التنمية
- 13..... المهندس والشأن العام: تحديات المقايضة بين الدور والمقام
- 14..... معالم أولية لنهج الخيار التغييري

¹ ورقة العمل الأساسية لورشة اتحاد المهندسين العرب بعنوان "دور المهندسين العرب في التنمية : الواقع والطموح" بحضور رؤساء الهيئات الهندسية ورؤساء الإتحاد والأمناء العامين السابقين والوزراء الحاليين والسابقين وعدد من الضيوف والمختصين وبمناسبة العيد الذهبي لاتحاد المهندسين العرب في 23 حزيران 2013 في القاهرة.

شرف استثنائي وتحذ كبير أن يكلفني أمين عام اتحاد المهندسين العرب بتحضير الورقة البحثية مادة لورشة العمل التي يقيمها الاتحاد بمناسبة الاحتفال بعيد الخمسين.

سوف أحاول في هذه الورقة استقراء مقام المهندس وموقعه من الآليات المركبة والمعقدة، الاقتصادية والاجتماعية، التي يشير إليها تعبير التنمية. لعله يكفي في مستهل الكلام قياس ما طرأ من تبدل على مقام المهندس وموقعه في بلداننا العربية خلال هذه السنوات الخمسين، وما آلت إليه، بشكل مواز، مقولات التنمية وتجاربها وطموحاتها. فخلال هذه الفترة، ارتفعت أعداد المهندسين العرب من بضعة آلاف إلى ما يقارب المليونين، في حين أن الآمال الكبيرة بالتنمية والتحرر والثقة العارمة بالمستقبل ضمرت وتقلصت، وبتنا نجرر أفرادا وجماعات منغلقة ذكريات الطموحات الذابلة وسط أعاصير الدمار المتنقلة عبر أوطاننا.

سوف أحاول معاينة الموضوع، انطلاقا من تجربتي الخاصة مع أوجه مختلفة من المهن الهندسية، تعليما واستشارات وإدارة مشاريع وبرمجة، ومن موقع المسؤوليات العامة، في مراحل الآمال ومراحل الدمار ومراحل الإعمار ومراحل الخيبات، بواقعية صريحة، وإنما أيضا بطموح معلن باستثارة اهتمام الحضور الكرام ونقاشهم، ولعله أيضا بطموح خفي باستثارة هم المهندسين العرب للمساهمة في إعادة إحياء الأمل بالبناء بين شبابنا العربي.

موقع المهندس وتطور ظروف انخراطه في آليات الإنتاج

لا بد في البداية من توضيح المفاهيم والتوقف عند المدلول الواقعي لمفردة مهندس، أي لما تشير إليه من تحديد لموقع المهندس من الإنتاج. ويتبين فورا أن لا جامع بين المواقع التي يحتلها المهندسون، لاناحية الخبرات التي يمتلكونها ويمارسونها ولا لاناحية تموضعهم من تقسيم العمل وهرميته.

- فمن ناحية المهارات، يستوقف أولا تنوع الاختصاصات التي يشتمل عليها تعبير المهندس، إنما، ثانيا، تختلف المهارات كثيرا ضمن كل من الاختصاصات، لأنها تواكب كل حلقات الإنتاج، وتختلف وفق هذه الحلقات، من مهارات البرمجة، إلى مهارات التصميم، إلى مهارات التصنيع، فالتجميع، فالاختبار، فالصيانة، وهي تقع، ثالثا، ضمن كل من هذه الحلقات وكل من الاختصاصات، على أحد مقلي العلاقة التعاقدية بين صاحب العمل والمورد، للمشروع برمته أو لقطاع منه أو للمنتج بمجمله أو لمكون منه.
- وأما من ناحية التموضع من تقسيم العمل وهرميته، فالمهندسون يتوزعون أيضا ضمن مروحة تكاد لا تستثنى موقعا من المواقع، من العامل الفردي (في التصميم والاستشارات والخبرة)، إلى صاحب المؤسسة الصغيرة أو الشريك فيها، إلى الأجير الدائم في مؤسسة هندسية أو إنشائية أو صناعية أو خدمية، إلى المتدرج أو العامل الظرفي على مشروع معين بعقد محدد، إلى صاحب العمل الرأسمالي، إلى الموظف، مدنيا كان أو عسكريا.

من وجهة نظريات الاقتصاد الجزئي التي تؤسس لمقولة توازن السوق الكلي، يتم التمييز بين مستويين من القرارات، قرارات السوق التي تقابل العرض والطلب وتحدد كميات السلع والخدمات وأسعارها، والقرارات التقنية التي تطاول، ضمن محددات تقنية معينة، تحديد كيفية استخدام الموارد. ضمن شروط نظرية محددة، يصعب بالطبع التحقق من توافرها، يمكن علمياً إثبات أحقية الفصل بين مسؤوليات الإدارتين المالية والتقنية. تبرير هذا الفصل يرسى الأسس النظرية للتخطيط اللامركزي حيث يتولى "المهندسون" وحدهم مسؤولية تعظيم الإنتاجية ودفع الإنتاج إلى أقصى حدوده انطلاقاً من الاستخدام الأمثل للموارد المتاحة. وفي هذا السياق، تركز المناهج التعليمية، في مختلف الاختصاصات الهندسية، على المقاربة الاقتصادية التقنية، وقوامها خفض كمية المواد والموارد المستخدمة، أي الكلفة، إلى الحد الأدنى، ضمن شروط معيارية للجودة والسلامة. وينعكس ذلك أيضاً ضمن صيغ دقاتر الشروط والمناقصات حيث يتلاقى شرط احترام معايير جودة محددة مع السعي لخفض الكلفة. كما ينعكس، في إطار التصنيع، على السعي لتنميط الإنتاج وتسريعه وبالنهاية، خفض كلفته.

يكفي النظر إلى النظام الموحد للمحاسبة الوطنية (الذي قدم مهندسون إسهاماً حاسماً في وضعه، والذي يتخطى اختلاف أنظمة الملكية الاقتصادية) لتبين أن مشاركة "المهندسين" في تكوين الناتج لا تنحصر في قطاع محدد، وإن كان قطاع الإنشاءات قد حاز لفترة طويلة قسطاً وثيراً منها فالمهندسون لا يغيبون عن أي من قطاعات الإنتاج، الزراعة والصناعة والطاقة والمواصلات والاتصالات والإدارة وغيرها.

كيف يتموضع المهندس في سياق أدائه لهذه الأدوار؟

التموضع مركب: على مستوى الأداء اليومي، المهندس في موقع تبعية، لا بل في موقع خضوع للقرار المالي، ومن هذا المنطلق، يأتي تصرفه لخدمة رأس المال وينعكس ضغطاً على العاملين، سواء لخفض قيمة أو مقدار عملهم، اللذين يتمظهران بشكل كلفة، أو لزيادة وتيرته، والناتجة واحدة، أكان ضمن المؤسسة ذاتها أو من خلال الضغط على المؤسسات الموردة. هذا يعني أن المهندس يدخل في تناقض مع كلا طرفي الإنتاج: مع العمال لأنه يمارس الضغط عليهم لصالح تعظيم أرباح رأس المال كونه الوسيلة المباشرة، من موقعه، لزيادة الإنتاجية، ومع رأس المال لأن هذا الأخير ينكر على المهندس شعوره بأنه هو الذي ينتج فعلياً، وبأن له حقاً مادياً أو معنوياً على منتوجه، وله أن يعتبره من أعماله ويسعى كي ينسب إليه²، ويلجأ طموحه لتعديل شروط الإنتاج من خلال الابتكار أو يستأثر به لمصلحته³. لذا نشهد، في غالب الأحيان، انكفاء من قبل المهندسين عن جبهتي المواجهة، فمقابل العمال، يعمدون إلى إدخال حلقات وسيطة فاصلة، من التقنيين والمراقبين، أو ينخرطون في مؤسسات متخصصة بالأعمال الهندسية تتأى بنفسها عن الإنتاج وتبيع خدماتها إلى المؤسسات الإنتاجية. واللافت أن هذه المؤسسات الهندسية تعمد، بدورها، في الكثير من الحالات، لتلافي إعادة توليد التناقض ذاته ضمنها، إلى صيغ متنوعة من الشراكة الفردية والتدرج.

² نسبة العمل إلى المهندس المعمار أسهل من نسبته إلى المهندس الفني أو لنقل أنها أوسع تناولاً في أوساط الجمهور.

³ يبرز في هذا السياق لحرص الشديد على تثبيت الملكية الفكرية وبراءات الاختراع من قبل الشركات الكبرى والمتاجرة بها.

وأما المهندس الفرد، الذي يبيع خدماته لزيائن متعددين وغير متكررين، فهو لا يتمتع إلا نادرا بقدرة فعلية على التأثير في مجريات العمل، لا سيما وأنه، عندما يتعامل مع صاحب المشروع، وعلى خلاف الطبيب أو المحامي، لا يواجه شخصا في حالة ضعف وحاجة، بل يواجه شخصا متمكنا وقادرا على فرض شروطه. الأمر يختلف فقط مع نجوم المعماريين الذين يستطيعون، لقاء بعض الممالأة المتبادلة، مزوجة نرجسيتهم مع نرجسية صاحب المشروع، سواء كان متمولا فردا أو مسؤولا سياسيا.

كل ما سبق يبقى بالطبع مشروطا بدرجة طموح المهندس لملء موقعه، ولتحقيق ذاته الشخصية من خلال ممارسته، ويبقى خيار الانزواء واردا في كل الأحوال.

مقام المهندس الذاتي والصورة التي يعكسها المجتمع

إذا توافقنا على إشكاليات الموقع الفعلي للمهندسين في الإنتاج وعلى التنوع الهائل لهذه المواقع، يصبح السؤال: ما الذي يبرر وجود جمعيات واتحادات ونقابات للمهندسين في معظم دول العالم، ما دامت غير قادرة على التعبير عن كتلة مصالح موضوعية متماسكة ومتجانسة؟

مقولتنا إن هذه الهيئات، على اختلافها، لا تعبر عن المصالح الموضوعية، المشتتة أصلا للمهندسين، بقدر ما تعبر عن مقام أو رتبة اجتماعية للمهندس. ونقول أيضا إن مفهوم المقام أو الرتبة ليس ظاهرة استثنائية ومحصورة بالمهندس، بل هو أحد تجليات المنظومات التراتبية التي تؤطر المجتمعات وتهيكلها. مقام المهندسين، أصحاب الخبرة والمعرفة التطبيقية، مشابه لمقام رجال الدين أو القضاة أو العلماء أو الأطباء أو الملوك أو النبلاء أو الأشراف. التراتبية المؤسسة على جدارة، واقعية أو موهومة، وعلى التزام مجرد، محقق أو مفترض، توفر للعامة الطمأنينة وتزيح عنهم قلق المجهول والريبة، وهم، لقاء ذلك، يرتضون أداء فروض التقدير المادية والمعنوية لأصحاب هذه المقامات. تتفاوت حدة مشروعية المقامات التراتبية بين المجتمعات، بين الهند التي طبع المجتمع بأسره بمنطق التراتبية والمجتمعات الأنكلو سكسونية حيث تتلاشى التراتبيات لصالح آليات ضبط أخرى. وتقع الدول الأوروبية وغالبية دول العالم، ومنها دولنا العربية في مرتبة وسطى لشدة تأثرها تاريخيا بالنماذج الأوروبية. على الرغم من إمحوتب المصري وحيرام الكنعاني، من الجلي أن مفهوم المهندس والمقام المتصل به قد دخلا بلادنا في بدايات القرن التاسع عشر، مع محمد علي من جهة، وفي موجة التحديث العثماني من جهة أخرى، وقد اقتربنا بالتالي بشكل مضاعف بالنموذج الأوروبي، ولا سيما الفرنسي وبدرجة أقل البريطاني والألماني، مع تأثير إيطالي في ميادين معينة، أولا لأن هذه الدول كانت قد اعتمدت، لأسباب خاصة بها نماذج تراتبية لديها، متصلة في الغالب بالتراثية العسكرية، وثانيا لأن هذا الدخول كان محكوما بشعور السلطات الحاكمة في بلادنا بالدونية، أقله التقنية، تجاه الغرب في مرحلة صعوده الاستعماري.

وراحت تتأسس كليات الهندسة تباعا في مصر ولبنان وغيرهما، وكان للأوروبيين اليد الطولى في إدارتها. وبقيت نسبة كبيرة من الأعمال الهندسية الكبيرة، العامة والخاصة أيضا، توكل إلى مهندسين أجانب لعقود. وتأسست

نقابات واتحادات المهندسين المحلية ودعمت بتشريعات لحمايتها وتحسينها، وكانت إحدى الأهداف المعلنة تعزيز مواقع أفواج الخريجين الوطنيين الأوائل تجاه المهندسين الأجانب.

من اللافت أن المهندس، من هذا المنظار، يلبس لباس العلم والابتكار والكفاءة، وهو بالتالي يتميز عن السياسي أو الرأسمالي أو الرجل العادي الذين يعرفون، في الصورة النمطية التي يعكسها المجتمع عن ذاته، بأنهم يسعون وراء مصالحهم المادية ليس إلا.

يظهر تصنيف المهن بحسب تراتبية المقامات جليا في نظر المجتمع في الدول التي تعتمد أو اعتمدت أنظمة كوتا للدخول إلى مختلف كليات الجامعة بحسب علامات الطالب في الشهادة الثانوية. لكن هذا الجذب إلى المقام ولد طفرة في الإقبال، على غرار ما حصل مع سائر المقامات المميزة، جعلت من المتعذر الحفاظ عليها. ويظهر كذلك الارتباط الوثيق بين حدة الصفة التراتبية لمقام المهندسين وخصوصيات التاريخ السياسي لتشكّل الدول. فالدول التي لم تشهد انقلابات حادة في تراتبيتها الموروثة (بريطانيا مثلا، وتأثرا بها إلى حد بعيد، الولايات المتحدة الأمريكية) تكاد لا تتميز في تقاليدها وحتى في مفرداتها بين المهندس والتقني، فتستخدم مفردة إنجنير (engineer) في هذا السياق، ما خلا في الجيش (سلك مهندسي الجيش Corps of engineers)، وذلك على رغم احتضان بريطانيا لأهم اختراعات الثورة الصناعية الأولى، وهي اختراعات أنجزها تقنيون وحرفيون. في المقابل، بدأت تتبلور خصوصية مرتبة المهندس في فرنسا مع تعزز الملكية المطلقة في مواجهة النبلاء، وتحولت خلال الثورة الفرنسية والحكم البونابرتي إلى ركيزة أساسية للدولة تكريسا لإنتاج فئة من نبلاء الكفاءة الذين يختارون بمباريات قاسية ويحوزون امتيازات قد تبدو للوهلة الأولى نادرة، للحلول محل نبلاء النسب المطاح بهم. والأمر كان مشابها إلى حد بعيد في كل من ألمانيا وإيطاليا اللتين اعتمدتا على تراتبية الكفاءة واللتين ما زالتا توليان اهتماما لافتا للألقاب الجامعية، من مهندس ودكتور وما شابه، في سياق تشكل كل من الدولتين من خلال توحيد دويلات مجزأة ومتنافرة.

نمو أو تنمية؟ أبعاد بكثير من إشكالية الألفاظ العربية

يلفتنا، نحن معشر البلدان النامية، كما تحلو تسميتنا، أنه إلى جانب النمو الذي يشكل ركنا أساسيا للاقتصاد الرأسمالي فكرا وممارسة، على صعيد المؤسسة الرأسمالية مثله على صعيد الاقتصاد الكلي، يستخدم لفظ مختلف، هو التنمية، لا بد من التوقف عنده لفهم موقعه من الفكر والممارسة الاقتصاديين، من جهة أولى، ولفهم دوره في الخطاب السياسي من جهة ثانية. يجدر الانتباه إلى أن المفردتين العربيتين توحيان بتقارب شديد في المعنى، وكأن الفارق الوحيد بينهما وجهة النظر إلى ظاهرة واحدة، فالنمو يتناول الظاهرة الحاصلة أو المستحصلة، بينما التنمية تتناولها من باب التأثير فيها لإحداثها أو رعايتها. لكن المفردتين الأصليتين في اللغات الأوروبية منفصلتان كليا لناحية الجذر، وإن كانت مفردة "نمو" أمينة لمعنى الأصل الأوروبي، فالترجمة الأصح للتنمية (développement) تكون "التطوير" أو "التوسيع".

إن كان النمو يتصل بشكل مباشر وحصري بقياس حجم الاقتصاد السلعي وازدياد هذا الحجم، فالتنمية في المقابل ترتبط بمؤشرات مختلفة، اقتصادية واجتماعية ومادية ومعنوية، يدل تعددها على التباس المفهوم الذي تشير إليه وإلى تشتت المرجعيات النظرية والإجرائية التي يندرج ضمنها أو يشير إليها.

قد يعترض البعض قائلين إن التنمية تتحدد بالتصدي للتفاوت الاقتصادي والاجتماعي بين المجتمعات والدول وأنه يكفي لقياس درجاتها تتبع تقلص هذا التفاوت من خلال واحد أو أكثر من المؤشرات القطاعية النسبية (مؤشرات مادية وبشرية وصحية وتربوية،...) ⁴. لكن هذا القول يفترض أن التفاوت مشكلة يتصدى لها الفكر الاقتصادي فعليا، لا سيما بين المجتمعات والدول، والواقع أن الاقتصاد الرأسمالي لا يتعايش مع التفاوت وحسب، بل يفترضه ويستبقه، وقد أفرد مفاهيم خاصة للتعايش معه. فالتفاوت في القاموس الاقتصادي يدعى أرصدة أولية وميزات نسبية، وجل ما يستدعي من معالجة أو يستتبع من نتائج توزيعا مؤاتيا لعوامل الإنتاج وعوائده، تتم المفاضلة بين صيغة وأخرى من صيغه وفق مقياس التفاضل النسبي الذي يعتبر وضعنا أفضل من وضع آخر إذا كان يزيد في منفعة طرف من الأطراف دون أن ينقص من منفعة أي طرف آخر، ولا فرق هنا بين أن يكون الطرف المنتفع في البلد الغني، منتجا أو مستهلكا، والطرف غير المتضرر في البلد الفقير، منتجا أو مستهلكا، أو العكس.

وينطبق هذا المنطق بشكل متساو على الفوارق التي تقع ضمن منظومة اجتماعية أو سياسية واحدة كما على الفوارق بين منظومات اجتماعية أو سياسية مختلفة.

وهكذا يصبح التساؤل مشروعا عن العلاقة التي تربط نشوء نظريات التنمية المختلفة وانتشار التعابير والمصطلحات المتفرعة عنها بالمسار التاريخي الفعلي للاقتصاد الرأسمالي كالاقتصاد عالمي محكوم بسنة التغيير والنمو القاهرة، ومن ضمن هذا المسار بالتيارات المختلفة التي ظهرت خلاله وبصراعاتها الداخلية والخارجية.

مقولة التنمية، أصولها ومفاهيمها التأسيسية

تعاقت على موضوع التنمية (سواء مع استخدام هذا التعبير بالذات أو بدونه) نظريات عديدة، نورد بعضها، وفق تسلسل زمني يبقى بالضرورة تقريبا:

حكم القرن التاسع عشر (ونهاية القرن الثامن عشر) فكر التطور والترقي وفق مجازية مستعارة من نمو النبات أو من تطور الطفل ليصبح شخصا بالغا. وكان هذا الخطاب في الأساس سلاحا داخليا شهرته النخب الاقتصادية والفكرية الجديدة في وجه النخب التقليدية وأنظمتها السياسية والفكرية. وقد تلقفت هذا الفكر النخب الحاكمة في المجتمعات غير الأوروبية، ولا سيما المجتمع العثماني، كونه الجار الأقرب، وسعت إلى اقتباس قدرات الغرب

⁴ بعد أن قامت الأمم المتحدة بإطلاق مؤشر التنمية الإنسانية في مطلع التسعينيات لسد الفجوة بين مؤشر الناتج المحلي القائم ومفهوم التنمية، كلف منذ بضعة كل من أمارتيا سن وجوزف ستيجليتز، مع مجموعة من كبار الاقتصاديين، إعادة تقويم مؤشر النمو لإدخال المفاعيل الخارجية للنشاط الاقتصادي، السلبي منها والإيجابي، على البيئة والموارد الطبيعية والصحة وغيرها، ضمن آليات احتسابه. لكن هذين المسعيين، على رغم المواكبة الإعلامية التي حظيا بها والمقام الاستثنائي للشخصيات التي تولت أمرهما، لم يعدلا في واقع أن مؤشر الناتج المحلي القائم ظل مهيمنا.

الفنية والعسكرية للتمكن من مواجهته، تحت عنوان التحديث، ولو بشكل انتقائي في مرحلة أولى لحرصها على تلاقي التصادم مع التراتيبات التقليدية، من دينية وإقطاعية، وحاولت أن تجد في تطبيق التقنيات الناجمة عنه سبيلا لمواجهة قوة الغرب الغالب الذي اجتاحت ديارها بسلعه وبسلاحه. فطبعت هذه الصيغ المجتزأة والمكيفة من الفكر التطوري الفكري النهضوي والإصلاحي في بلادنا بتلاوينها المختلفة. ثمة تشابه في هذا السياق بين السلطنة والأمبراطورية الروسية، الجار الأقرب الثاني للغرب الأوروبي، من بطرس الأكبر إلى كاترين إلى البلاشفة. ثمة دول أبعد حاولت الانزواء مثل الصين، وأخرى سبق التغلغل الاستعماري وعي نخبها له مثل الهند، لكنها في الحالتين سقطت سقوطا مدويا، وثمة أخيرا دول سعت للقيام بثورة داخلية لتنمي قدراتها الذاتية، وأبرزها اليابان الذي حقق نجاحات استثنائية تعود إلى التماسك الفذ لتراثيته المجتمعية.

وكم كانت الصدمة كبيرة لرواد التحديث لما تبين لهم أن مساعيهم (ما خلا الاستثناء الياباني الفريد) لم تعف بلادهم من النفثيت والاستعمار المباشر أو أقله من الحماية والانتداب، برغم صدق محاولاتهم وما نشدوا لدى الدول العظمى المتقدمة من مثل أخلاقية معلنة، ولكن أيضا برغم ما خلفت تجاربهم من خضات اجتماعية وما كلفت من مأس داخلية، وكل ذلك على أمل مجارة الغرب وتصديق أقواله.

اندرجت كلتا صيغتي الاستعمار والوصاية تحت عنوان الرسالة التمدينية، صدقا أو إيهاما، لدى الغالبية العظمى من أبناء الدول الأوروبية. والواقع أن التجارب الاستعمارية، على اختلافها، وبرغم المرارة التي رافقتها وطعم الهزيمة الذي التصق بها ولم يزل، لم تخل من أعمال تطويرية كبيرة، لا سيما الهندسية.

طوال هذه الفترة، كانت الهندسة جزءا أساسيا من الحداثة الطارئة، وهي قلما اكرثت بالحرف القديمة التي وقف صناعها معترضين وممانعين، إنما دون جدوى أو أفق. ويجدر التذكير أن تعبير "مهندس مدني" ما زالت تؤثر إلى الطابع العسكري في الأساس للمهنة-الرتبة.

شكلت الحرب الأهلية الأوروبية المديدة، بين 1914 و 1945 منعطفا حاسما. فالحرب العالمية الأولى صدعت السيطرة الإمبريالية لما أصاب شعوبها من وهن واضطراب ولا سيما على إثر الثورة الروسية. فأرغمت الدول الغربية على اعتماد أشكال أقل فجاجة لسيطرتها، واعترفت بنشوء دول جديدة، وأولت نخبها الحديثة بعضا من هامش الحركة، فانخرطت هذه الأخيرة بدورها في عملية التحديث.

أتى الفصل الثاني من الحرب الأهلية الأوروبية ليقوض نظام الأمبراطوريات الاستعمارية. وقد انفضت الحرب العالمية الثانية عن نشوء كتلتين متصارعتين على كامل مساحة الكرة الأرضية، لعدة عقود. فانتسعت لدى النخب المستحدثة في البلدان المستعمرة مساحات المناورة وانتشر اقتناع لديها بأنها سوف تجد طريقها إلى التنمية من خلال الأفكار القومية التي تلونت بنسب معينة من الاشتراكية، في مزيج غير مستقر من أفكار الغرب، شكل عدة انطلاقات أنظمة عديدة في الخمسينات والستينات.

مقولة التنمية، ظروف بروزها العنفي

بدأ الكلام العنفي عن التنمية في سياق الحرب العالمية ومع انطلاق الحرب الباردة ، فأنشئ البنك الدولي لإعادة الإعمار والتنمية (ويلاحظ العطف) في مؤتمر برتون وودز، وأورد الرئيس الأميركي ترومان في النقطة الرابعة من خطابه في كانون الثاني 1949، بمناسبة إعادة انتخابه، مبدأ التنمية لصد الشيوعية بوصفه أحد عناوين السياسة الخارجية للولايات المتحدة. وفي سياق خطة مارشال، أنشئت عام 1961 وكالة الولايات المتحدة للتنمية الدولية. وانطلقت، في مواجهة القوميات والاشتراكية، نظرية وستوف حول مراحل التنمية، وهي التي ما زالت إلى يومنا تطبع الأذهان من خلال شيوع تعابير متفرعة عنها مثل "البلدان النامية" و"التخلف" و"التقدم". وتُردّ هذه النظرية التنمية إلى نمط زمني تسلسلي وحيد، لا تتمايز حياله البلدان إلا من حيث النقطة التي تقف عندها منه. وتركز على مرحلة حاسمة تسميها مرحلة الانطلاق أو الإقلاع، يصبح بعدها تواتر المراحل اللاحقة أسهل تحققاً، كما أنها تضع عدة مؤشرات للتنمية وتحدد للبلدان المتطورة تواريخ إقلاعها المتتالية، فتلغي من خلال ذلك استثناءها وتعيدها إلى السياق العام، كما أنها تعزز مقاربات النمطية والاستنساخية للوصفات الجاهزة، وه التي ما زالت تتردد أصدائها تحت تسميات "البست براكتس" (best practice) و"البنشمارك" (benchmark) حتى اليوم لدى أصحاب العقول الكسولة.

في المقابل، ومن ضمن أجواء الحرب الباردة أيضاً، تطورت نظريتنا الإمبريالية والقومية لتولدا العالم ثالثة، وهي تعتبر أن التخلف الاقتصادي لبلدان الأطراف ليس مفصلاً عن تقدم بلدان المركز، بل أن تخلف الأولى نتاج لتقدم الأخرى وشرط من شروطه، ويتم ذلك الترابط من خلال أنظمة التبادل غير المتكافئ التي يجري من خلالها نهب ثروات الدول الفقيرة وإبقاؤها بالتالي في دائرة التخلف. وقد ترجمت هذه النظرية ممارسات وتكتلات سياسية استمرت حتى أواسط الثمانينات، أبرزها حركة عدم الإنحياز. وترجمت سياسات اقتصادية كان أبرزها سياسات التصنيع الثقيل واستبدال المستوردات وتكوين تكتلات مصدري المواد الأساسية، وأبرزها الأوبيك. نشأت إلى جانب هذه التيارات الفكرية الكونية، بين الحين والآخر، تيارات محلية قالت بخصوصيات إثنية أو دينية ادعت أنها تطبع اقتصاد دول معينة، نذكر منها مقولات الاقتصاد الآسيوي التي شيعها عدد من مسؤولي دول جنوب شرق القارة، ومقولات الاقتصاد الإسلامي التي ظهرت بدءاً من نهاية السبعينات وترجمت إلى مؤسسات مالية متخصصة سرعان ما استوعبتها الأسواق الراسمالية بشكل كامل وناجز.

وعليه، بقيت نظريات التنمية الغالبة في الغرب محكومة لفترة طويلة، حتى السبعينات، بمقولات الاستلحاق، بينما سلكت السياسات التنموية التطبيقية مسار التحديث ذاته الذي كان متبعاً بين الحربين، مركزة على مشاريع البنى التحتية وعلى التعليم والصحة. ووجهت هذه النظرية بمقولة التنمية الذاتية التي انطلقت من تجارب دول أميركا الجنوبية واعتمدها عدة دول من منظمة عدم الانحياز، وقوامها التركيز على التصنيع الإرادي لاستبدال الاستيراد. لكن السياقين، وإن اختلفا على صعيد السياسات الضريبية والقطاعية، بقيا محكومين بالفكر التقني الاقتصادي.

تلاق ظرفي بين مقولات التنمية والفكر الاقتصادي السائد

بمعزل عن نظريات التنمية وسياساتها، وقبل بدء تبلورها، كان للأزمة الكبرى في الثلاثينات أثر عميق فتح مرحلة طويلة استمرت حتى أواسط الثمانينات، فهي قد أصابت في العمق النموذج الاقتصادي الرأسمالي وإنما أيضا النموذج السياسي الليبرالي. وهي التي ولدت من جهة النظرية الكينزية التي أسست لتدخل الدولة المباشر في الإدارة الاقتصادية من ضمن النمط الرأسمالي، لكنها أسهمت أيضا في تعزيز التيارات الفاشية في بلدان عدة. وعلى اختلاف هذين التيارين، الإصلاح والفاشي، فقد تلاقت مفاعيلهما مع التجربة السوفياتية التي كانت قد انطلقت قبل بضعة سنوات، على مسألة مركزية وهي الركون إلى التخطيط. والتخطيط عمل تقني في الصميم. ويمكن اعتبار نصف القرن الممتد من الثلاثينات إلى الثمانينات العصر الذهبي للتخطيط والتكنوقراطية والمهندسين، سواء في السلم أو في الحرب أو في إعادة الإعمار.

وفي نظرة تاريخية أطول مدى، يمكن القول إن المفهوم الضمني لمفردة التنمية ينطبق على تجارب عديدة، يعود بعضها إلى ما قبل قيام النظام الرأسمالي. سياسة ملك فرنسا لويس الرابع عشر ووزيره كولبير وكبير المهندسين فويان مثلا، أو سياسة أمبراطور روسيا بطرس الأكبر تدرجان في هذا السياق. وفي مواجهة النظام الرأسمالي، ألا يصح النظر إلى النهج التخطيطي السوفياتي على أنه يمثل سياسة تنمية إرادية، أو سياسة مصطفى كمال أو شاه إيران. وماذا أيضا عن سياسة محمد علي في مطلع القرن التاسع عشر؟

في كل هذه الحالات، يتبين أن التنمية مشروع وتحد مجتمعيان وسياسيان في بلد معين لمواجهة الآليات الاقتصادية العالمية وتكييف مفاعيلها، وهي في كل هذه الحالات سياسة إرادية محفوفة بالمخاطر، وتستدعي بضعة استنتاجات:

- 1- أن النظريات الاقتصادية تتقاطع ظرفيا، دون أن تمتزج، مع المسار التنموي.
- 2- أن التنمية تطوير سياسي للمجتمعات، تفرضه النزعة التوسعية البنوية للاقتصاد الرأسمالي
- 3- أن عملية التنمية تقوم على مزوجة دقيقة ومحفوفة بالمخاطر بين مجموعة من المقايضات السياسية والاجتماعية التي تطاول معا آليات الفصل والعزل، بين الدول وأحيانا ضمنها، وآليات التعاضد والتكافل (الوطنيين)، وآليات التراتب التخصصي.

أقول نظريات التنمية وسياساتها مع النيوليبرالية الحديثة

بدأ النهج الكينزي يتعثر خلال السبعينيات، ونسب التعثر تبسيطا وزورا إلى ارتفاع أسعار النفط بعد حرب 1973، بينما نقطة الانعطاف الفعلية تمثلت، بدءا من 1971، بقرار الولايات المتحدة فك ارتباط الدولار بالذهب وتعطيل النظام النقدي العالمي الذي ارسى منذ 1944، نتيجة لتراكم العجوزات في ميزانها التجاري. وبدءا من أواسط الثمانينات، راحت تترسم لوحة جديدة على صعيد الاقتصاد العالمي، قوامها، في النظريات، الليبرالية المتجددة التي رأت في تدخل الدولة في الاقتصاد عموما وفي التخطيط آفات يتوجب القضاء عليها، وفي الواقع،

هيمنة الحلقة المالية على الاقتصاد العالمي، لمواكبة الاختلالات سواء داخل البلدان لناحية تركيز الدخل، أو بينها لناحية تراكم الفوائض من جهة والعجزات من جهة أخرى. ومع أفول عقد الثمانينات، كانت قد تمت غلبة النيوليبرالية (ما عدا في الصين وبعض الدول الآسيوية) بالتزامن مع انهيار الاتحاد السوفياتي، فانطوت مرحلة وبدأت مرحلة أخرى، ما زلنا إلى اليوم نعيش في ظلها، وإن كانت ملامح أفولها قد ظهرت خلال السنوات الأخيرة. ومن المفارقات أن الاستثمارات الكثيفة التي كانت قد خصصت للتطوير التكنولوجي في أنظمة المعلوماتية والاتصالات، على صلة بسباق التسلح في الحرب الباردة، أثمرت في الفترة ذاتها عن ثورة صناعية جديدة غيرت معالم الكثير من قطاعات الإنتاج.

ترتبت على هذه التحولات المتزامنة، من تراجع لموقع الدولة وأدوارها، ومن انتقال للغلبة الاقتصادية إلى الحلقة المالية، ومن ثورة المعلوماتية والاتصالات، نتائج جارفة على موقع المهندس ومقامه في العالم كله. يمكن استعراض أبرز هذه النتائج من خلال إدراجها تحت أربعة عناوين:

- تفكك حلقات الإنتاج: بنتيجة التقدم الهائل في الاتصالات وأنظمة الضبط والرقابة عن بعد، وبدفع من الطلب الفائض الممول بالدين، راحت المؤسسات الصناعية تفكك وحداتها الإنتاجية وتنقل أجزاء كاملة منها إلى دول أخرى، لا سيما الدول الآسيوية ذات الأجور المنخفضة، فارتفعت أحجام التجارة الدولية بشكل هائل. أدى ذلك، في المقابل، إلى تراجع أحجام الطبقة العاملة الصناعية ومواقعها في الكثير من الدول، لا سيما الدول الصناعية التقليدية، وإلى حصر وظائف التصميم والابتكار في أقطاب معدودة في العالم. وتفككت بالتالي علاقات الإنتاج المباشرة بين المهندس وكل من صاحب المؤسسات الإنتاجية من جهة والعمال والفنيين من جهة أخرى، وارتفع مستوى تنميط المنتجات ووسائل الإنتاج.
- تواجب التزايد الهائل في حجم حركة الرساميل والسلع مع توسع كبير في حركة البشر: فمن ناحية أولى ازدادت هجرة اليد العاملة الرخيصة إلى البلدان الغنية، الصناعية التقليدية منها والنفطية، بينما ازدادت هجرة العمالة العالية الكفاءة (ما يسمى هجرة الأدمغة) من كل دول العالم باتجاه الأقطاب المهيمنة على الاقتصاد العالمي، سواء في المجالات العلمية أو المالية أو باتجاه الدول النفطية. وإذا كانت هجرة الأدمغة تمثل خسارة كبيرة على الاقتصاد المصدر، فإن اليد العاملة المتدنية والمتوسطة المهارة الوافدة ضغطت بشدة على شروط عمل المواطنين المقيمين ولجمت السعي إلى رفع الإنتاجية في مقابل تعزيز الاتكال على وسائل الإنتاج البسيطة لا سيما في الحالات التي يتم التعامل مع الوافدين على أساس عقود محدودة الأجل ودون آفاق للاستقرار وبالتالي لاكتساب المهارات ونقلها.
- التطور المذهل في أنظمة المعلوماتية والاتصالات: سمحت هذه الثورة التقنية بوضع برمجيات تغطي مختلف أوجه أعمال التصميم الهندسية، من الحسابات الفنية إلى رسم الخرائط وتحديد الكميات والمواصفات وغيرها. نتج عن ذلك تغير عميق في تنظيم العمل ضمن مكاتب الهندسة، فاختفت أو كادت مجموعة من المهن المتصلة بهذه الأنشطة، وتقلصت الحاجة الظاهرة إلى مروحة واسعة من

المهارات الهندسية، لا بل أن الصفة المميزة للمهندس، أي القدرة على مواجهة مسائل مستجدة باستخدام المعرفة العلمية النظرية، وهي التي تفصل بينه وبين التقني، بدت مهددة بالتلاشي.

- تراجع المقام الاجتماعي والتقيري للمهندس بحدّة: نتيجة للتأثير المزدوج لتقلص مساحة الحاجة إلى خبرات المهندس في معظم الاختصاصات ولانتقال الغلبة والهيبة في آليات القرار والاستحواز على الدخل من حلقة الفنيين إلى الحلقة المالية. وتحولت أعداد كبيرة من الطلاب المتفوقين للحصول على شهادات إدارة الأعمال والإدارة المالية، لا بل أن العديد من خريجي كليات الهندسة في العالم باتوا يستكملون دراستهم الهندسية بالدراسات المالية وكثيرون انتقلوا ليعملوا في المؤسسات المالية.

على صعيد الخطاب، تواكب هذا الارتداد العملائي مع تصحيح إيديولوجي كان له، وما زال، تأثير بالغ في الحيز النظري، وبعض التأثير في الواقع، وهو يتصل بالتركيز على المفاعيل الخارجية، السلبي منها والإيجابي، للنمو، ومن هنا مقولات التنمية المستدامة وما سبقت الإشارة إليه من محاولات لتوسعة مدلول المؤشرات الكمية للنمو لتشمل بعض أوجه الرفاه المجتمعي.

مسارات المجتمعات العربية، عودة إلى إشكالية التنمية

صورة عامة سريعة عن واقع النمو والتنمية في الدول العربية:

- بلغ الدخل الناتج عن النفط بين سنة 1975 وسنة 2010 ما يفوق 7000 مليار دولار أمريكي، تركز حوالي 80% منه في دول مجلس التعاون الخليجي. ويشكل هذا الدخل المباشر نسبة تراوحت بين 30% و 60% من مجمل ناتج بلدان المشرق العربي، بحسب تقلب أسعار النفط. أضف إلى الدخل المباشر من استخراج النفط الدخل الناجم عن النشاطات المتولدة عنه وبشكل أخص عن الطلب الداخلي الناتج منه. تمثل الصادرات النفطية أكثر من ثلاثة أرباع صادرات دول المشرق العربي. علما أن استخراج النفط يجب عدم احتسابه ضمن الناتج لأنه مجرد تحويل لمخزون من المواد الخام غير المتجددة إلى مخزون من السندات المالية، هذا قبل الهدر لذي يصيب هذه الأخيرة.
- تشير الإحصاءات الدولية خلال أربعين سنة، بين 1965 و 2005، إلى أن الدخل في العالم قد ازداد 3.6 مرات بينما ازداد عدد السكان مرتين. فيكون ارتفاع دخل الفرد 1.8 مرات. وتختلف مستويات مضاعف التزايد اختلافا شديدا بين دول العالم. وإذا نظرنا إلى مؤشرات مناطق العالم الكبرى، فاللافت أن منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا تسجل أسوأ النتائج في العالم، فدخلها الإجمالي لم يزد إلا 1.7 مرات (وهي أدنى نسبة إذا استثنينا إفريقيا السوداء) وعدد سكانها ارتفع 2.9 مرات (وهي أعلى نسبة في العالم). كنتيجة لذلك لم يعد دخل الفرد الحقيقي يمثل سوى 60% مما كان عليه قبل أربعين سنة. كل هذا حصل برغم النفط، وإذا استثنيناه تمسي الصورة كارثية.
- حصلت هذه التطورات في ظل تبدل عميق في نمط تركز الأنشطة الاقتصادية والاستثمارات والتأثير لصالح الدول النفطية القليلة السكان والحديثة التطوير، على حساب الدول الكبرى والأكثر عراقة في

المشرق، علما أن غالبية هذه الأخيرة شهدت أيضا حروبا ودمارا واضطرابات داخلية. وتواكب ذلك مع تراجع مستمر للأنشطة الإنتاجية لصالح الأنشطة المتصلة مباشرة بالاستهلاك، المدني والعسكري، وبالإنشاءات. وترافق ذلك مع تغيرات عميقة في المجتمع، فاستقدم الملايين من العمال الآسيويين في حين ارتفعت معدلات البطالة، لا سيما بين الشباب المتعلم، وبات جزء كبير من الخريجين، وعلى رأسهم المهندسون، لا يحلمون إلا بالهجرة وكأنهم سلعة للتصدير. وتعمقت ظواهر التفوق المجتمعي في جو من الإحباط ظهر فجأة في الثورات العربية لكنه سرعان ما انحرف، في بلدان عدة، إلى تخبط وصراعات دموية مدمرة.

■ قياسا على مؤشرات النمو الاقتصادي والإنتاجية المفجعة، حافظت المجتمعات العربية على مستوى أفضل نسبيا من المؤشرات الاجتماعية، في التعليم والصحة والتغذية والجريمة وخلافه. وما كان ذلك ممكنا لولا شدة الروابط الاجتماعية والعصبيات التي حتمت، لأسباب سياسية، الإبقاء على الموروث منها، الديني والعشائري والمناطقي، والركون إلى آليات إعادة توزيع مستجدة ضخمة من خلال الخدمات العامة والتوظيف في القطاع العام ودعم أسعار السلع وحتى ما يدرج عادة تحت عناوين الرشوة والفساد. لكن هذا التهاود، وإن أجل انفجار المشاكل الاجتماعية، فقد ساهم في تعظيمها تحت الغطاء، وذلك لعدة أسباب: تعزيز استمرار وتائر مرتفعة من التزايد السكاني حتى زمن قريب مما ولد ضغطا هائلا اليوم على سوق العمل من شباب حصلوا درجات مختلفة من العلم، ترهل آليات عمل الدولة خصوصا والقطاع العام عموما بنتيجة إرهابهما بالتوظيف التوزيعي، بقاء النظم العصبية التقليدية فاعلة ورفدها بمؤسسات حديثة تؤسس عصبية إضافية تحت شعائر المذاهب والإحسان وغيرها. وقد استخدمت لهذه الغاية أموال النفط طبعا وإنما حصل أيضا نقل ثروات من شرائح من البورجوازية التي أطيح بمواقعها في مراحل وظروف مختلفة، واستخدم المال السياسي الخارجي بوفرة، وأرهب الاقتصاد عموما بالربوع. ولكن، متى أتت النيوليبرالية وضيق على الإنفاق العام، وانطلق جشع رجال الأعمال معززا بمقولات الخصخصة، راحت هذه الأलगام تتفجر تباعا.

في المحصلة، تضافرت عوامل محلية ضاغطة، من اقتصادية وسياسية، لتضاعف تأثير التطورات العالمية، ولتجعل من هذه المنطقة التي توافرت لها، إذا نظرنا إليها بمجملها، موارد بشرية ورأسمالية استثنائية، تشهد فشلا تنمويا ومجتمعا صارخا. حتى صار المهندسون ينقسمون بين فئة تدور في حلقة تسويق المنتجات الخارجية وصيانتها، وفئة تسعى إلى الهجرة بين أقطارها أو إلى خارجها، وفئة تعمل في مشاريع إنشاءات ترفية أو في عمليات إعادة إعمار ما تهدمه الحروب المتنقلة دوريا.

المهندس والشأن العام: تحديات المقايضة بين الدور والمقام

في ظل هذا التشتت المزدهج، عالميا وإقليميا، للوضع المجتمعي العام ولموقع المهندس ومقامه معا، يصبح السؤال: ما الذي يجمع المهندسين العرب فعليا ليتمكنهم، مجتمعين أو من خلال جمعياتهم، من لعب دور عام في تنمية قدرات المجتمعات العربية؟

ليست الإجابة سهلة بالطبع، إنما يمكن التعرف إلى بضعة مرتكزات لها:

تجمع المهندسين علاقة موضوعية بالواقع، أو هكذا يفترض، نابعة من خصوصية تنشئتهم العلمية ومن انخراطهم المباشر في علاقات الإنتاج. لكن هذه التنشئة تبقى محكومة بنظرة جزئية ومبعثرة، وقلما تتسع لتخرج من إطار مادي أو حرفي محصور لتتعمق، بوصفها منهاجا عاما، إلى معاينة العلاقات الاقتصادية والمجتمعية الفعلية. يظهر هذا العجز للأسف في سطحية مقولات عدد كبير من المهندسين عندما يتناولون شؤوننا عامة، وفي ندرة شغفهم بالعلوم الإنسانية، وفي ميل الكثير منهم إلى ممالئة أصحاب السلطة والانكفاء إما ضمن ما بات يسمى بدور "التكنوقراط" (ومدلول المفردة باللغة العربية مناقض لمعناها الأصلي، إذ أنها تشير إلى الانكفاء عن الأمور السياسية وليس إلى تولي زمام الحكم)، وإما في ظل مواقف وسلوكيات فنانية وجمالية. ذلك في حين أن مجتمعاتنا هي أحوج ما تكون إلى استعادة مقدرتها على الإحاطة بمشاكلها ومقدراتها الواقعية والإمساك بها، لتتحرر طاقاتها من قيود الغيبية والأوهام.

يردد الفرنسيون قولاً مأثوراً لا أعرف من أطلقه في الأساس، مفاده أن المهندس شخص يعرف أشياء كثيرة عن أمور قليلة، وهو كلما تمرس في عمله، راح يعرف أشياء أكثر عن أمور أقل حتى يصل إلى معرفة كل شيء عن لا شيء. أما المعمار فهو شخص يعرف قليلاً من الأشياء عن أمور كثيرة، وهو كلما تمرس في عمله، راح يعرف أشياء أقل عن أمور أكثر حتى يصل إلى معرفة لا شيء عن كل شيء. ويضيفون أن المقاول هو رجل يعتقد أنه يعرف كل شيء عن كل الأمور وهو في الحقيقة لا يعرف شيئاً عن أي أمر. أبعد من التندر ومن تصفية حسابات فئتي أبناء الكار بين بعضهما، ثم مع غريمهما المشترك المقاول، يستشف أمر مهم من هذه المقولة، وهو أن المعرفة والكفاءة تصطدمان لدى المهندسين بمعضلة التخصص، لكنهما تبقيان محطومتين بثنائية تبسيطية، بين معرفة ولا معرفة.

في المقابل، يدرك أي منتبج جدي أو ممارس للعمل السياسي أن إدارة الشؤون العامة لا ترتكز، إلا في النادر، على معرفة يقينية جلية، فكل قرار عام يتضمن نسبة من الشك ومن المغامرة. لكن العمل السياسي قد تدرج نحو التعامل مع الوقائع المجتمعية بموصفها مادة موضوعية خاضعة لقوانين ذاتية، وهي على هذا الأساس قابلة للترويض والتعديل، وترجم واقعياً في عمليات الحرب النفسية، واستيعاب النخب واستلابها، وإعادة صياغة المفاهيم والمعاجم السياسية، وإدارة النزاعات من خلال قولبة الإعلام وتطويع الغرائز، وكلها أشكال من الهندسة المجتمعية خبرنا نتائجها الأليمة عندنا، لكننا تلقفنا نتائجها في الغالب وكأنها فجائية أو وليدة مؤامرات متلاحقة

ومكائد وخيانات. في سياق مواز تتدرج النزعة العالمية الفاقعة إلى مسرحة السياسة وتصنيع الوجوه السياسية الظاهرة. ويجدر التذكر أن المفردة الأوروبية للإحصاء هي الستاتستيك، أي علم الدولة.

إلى جانب كفاءتهم العلمية، المهندسون هم أيضا ورثة مقام اجتماعي سياسي يندرج طبيعيا ضمن عقيدة التنمية، لكنه ينصرف ضمن منطق التراتبية للنظام السياسي ومن هنا يصبح أسيرا للنظام، وكلما فقد من مشروعيته، كلما كان الميل إلى الالتصاق بالنظام للمحافظة على الامتيازات المكتسبة مغريا. هنا يرتسم تحد كبير، التزام موقف دفاعي عن الموقع، يكون ثمنه التضحية بالكفاءة لمصلحة استمرار النظام، أو استغلال الكفاءة للسعي إلى تعديل جدول أعمال النظام وآليات القرار فيه، ولو كان الثمن المخاطرة بمحاسن المقام، أو بكلام آخر: ضمن السياق التراجعي للمقام، وفي وجه فشل الأنظمة، يقف المهندسون العرب أمام خيار بين التمسك بما يمكنهم استبقاؤه من مقام الرتبة، أو صرف هذا الرصيد المستبقى لإعادة تظهير الدور وإنما بتوسعة منطقه إلى ساحات الشأن العام.

معالم أولية لنهج الخيار التغييري

يقتضي حسم هذا الخيار باتجاه التغيير انحيازًا مختلفًا لصالح الفئات الشعبية للتمكن، باستنهاضها، من قلب الصورة النمطية التي أسرت موقعهم، والتي تختصر بكلمة التكنوقراط التي تعكس في الواقع انزلاق السياسة من يد النخب القديمة والأحزاب العقائدية إلى العسكر وأرباب النفط، ومن حولهم أو من بعدهم، لمن سُموا رجال الأعمال، والذين تشير تسميتهم بوضوح إلى انفصالهم عن حلقات الإنتاج الفعلية. وذلك تأسيسا لسلم قيمي مختلف ولمدلول مختلف للسياسة.

يقتضي حسم هذا الخيار باتجاه التغيير أيضا تموضعا مختلفا حيال مواقع السلطة الاقتصادية والسياسية. هذا التموضع المختلف يمر بعدة مسائل محورية أبرزها:

- 1- فرض تعديل جدول الأعمال السياسي لتبديده المقاربات الوضعية والمادية والمجتمعية على حساب التعامل بالرموز والمتاجرة بالقلق وتقاذف الاتهامات الشخصية، لطمس الخيارات الضمنية للسلطة،
- 2- إعادة الاعتبار لفكرة التخطيط بوصفه يعيد الاعتبار للقرار العام من موقعه محددًا لشروط سلوكيات الأفراد، والإقلاع عن نعت كل خطة بأنها شاملة لإيحائها بأن المجتمعات قابلة للتحكم المطلق.
- 3- كشف آليات الخيار في السياسة والتمييز بين المحدات الموضوعية وفسحات الخيار المتاحة فعليًا، ولو ضمن استمرار حيز الشك والمغامرة، وهو ما يؤسس لموقع مختلف للزعامة والقيادة.